# اقتصاد

## فوق الطاولة

### «تجرنبة» مصرفية جديدة!

**علي محمود هاشم**

سوى الجاحد، لا يمكنه إدارة ظهره لتلك المرونة الطارئة التي بدأت التسلل إلى جسد القطاع المصرفي مدفوعة بأفشل ما يمكن تصوره من منتجات تم إطلاقها على مدى العامين المنصرمين من عمره.

خلال الأسابيع الأخيرة، قُوربت ثلاثة مستويات «هدف» لأسعار الفائدة المصرفية، وفي سياق «إنكاري» للفشل الذي خاضته –حتى ركبتيها– سياستنا الإقراضية المتظللة بشعارات «دارت العجلة.. ها قد صدّرنا.. »، ذهب القائمون على فشلنا ولو بتمرير قرض إنتاجي واحد إلى الاقتصاد الوطني، نحو تراجع إعلامي متمرحل بنسب الفائدة الجديدة: من ١٤ إلى ١٢٪.. فـ١٠٪.. ونهاية الأسبوع الماضي، نقل عن اجتماع مع أصحاب منشآت منطقة «تل كردي» الصناعية أنها قد تكون بين ٨ و١٠٪.

يبدو الوقت مناسباً للهبوط عن صهوة الفائدة العالية ملاقاةً لـ«السياسة التصديرية» الجديدة التي طورتها الحكومة قبل أيام عن نسخة ٢٠١٦، تماشياً مع افتضاح الفقر المتغلغل في التبادل التجاري خلال ٢٠١٧: تزيد على ٦ مليارات دولار مستوردات من ضمنها النفط والمشتقات النفطية (يزيد على ٤,٦ مليارات دولار من دون نفط ومشتقات) «رغم التراجع الكبير في استيراد النفط»، وأقل من ٧٠٠ مليون دولار صادرات «رغم احتفاليات التصدير الغزيرة»!.. لا بل حتى الشق الأخير، ووفق لوائح الدعم التصديري لمعروضات «دمشق الدولي»، فما زال عالقاً عند «المخللات والمكدوس ودبس فليفلة..» إلى جانب بعض السلع التي لم ينقطع مرورها التقليدي عبر الحدود: كالألبسة وزيت الزيتون والتوابل!..

في النتائج المتوقعة، ورغم الآمال المعلقة على الهبوط به إلى ٨٪ كتمديد ملطّف للسياسة الانكماشية، فلن يتأخر سعر الفائدة المصرفية «المرتجى» عن إعلان عجزه حيال تحرير الإنتاج الوطني الكامن «الصناعي تحديداً» من حالة الاندفاع الذاتي التي تقبض على تعافيه، بالتزامن مع مؤشرات تتمتع بمشروعية كافية وتفيد بأن قطاع الإسكان سوف يكون الأوفر حظاً في استقطاب القروض مستفيداً من مرونته الحالية، وهو ما سيصب في معظمه – للأسف– ضمن قنوات المضاربة تبعاً لانقطاع الأمل التنموي معطوفاً على انقطاع قدرة ذوي الدخول على الإيفاء بأقساط الإسكان العالية، ناهيك عما يؤشر إليه التراجع الكبير في تمرير القروض الاستهلاكية مؤخراً، من استنزاف الرمق الأخير من قدراتهم المحدود!.

ثمة منغصات أخرى ما زالت تتربص بالإقراض الموجه للإنتاج، وبالآمال التصديرية من خلفه، منها متلازمة السقوف السعرية للفائدتين الدائنة والمدينة، إلى جانب محدودية السعة المعلنة للمحفظة الإقراضية في مصارفنا الوطنية بنحو ٤٠٠ مليار ليرة لا يمكن الارتكاز إليها –على الإطلاق– في إدارة «تعافي الإنتاج» و«التصدير».

إلا أن الأكثر تنغيصاً، يتمثل في معادلة دعم الاستيراد الذي يتلقى اليوم تمويلاً حكومياً كبيراً قياساً بـ«الانتاج»، فدولار تمويل المستوردات راهناً يوازي، وفق أكثر سيناريوهات الهبوط بسعر الفائدة تفاؤلا، الـ«٨٪» التي ستنتزعها القروض من تنافسية أي مشروع إنتاجي يحاول التعافي عبرها؟.. هذا التناقض المتدحرج باضطراد على جسد التعافي، يتطلب معالجة جراحية ليس هنالك ما يوحي حتى الآن بامتلاكنا الخبرة الكافية لإجرائها!

ما لم تكن «المرونة الحكومية الطارئة» هذه مجرد ضرورة إعلامية تتطلب إطلاق «تجرنبة» مصرفية جديدة، و«تجرنبة» هذه إحدى مفرداتنا الدارجة لوصف التجارب بادية الفشل أيام الثمانينيات، فسيتوجب علينا عصر عبقريتنا لترتيب سياسة تمويلية أكثر قدرة على تمثل التغيرات العميقة التي طرأت على مجمل مناحي الاقتصاد خلال الحرب، وإلا، فكما أوفت الأسواق بوعدها الذي قطعته إحجاماً عن المنتجات المصرفية الخفيفة التي تم عبرها تقطيع وقت الإنتاج والتشغيل خلال العامين الماضيين، فلن تتأخر عن الاستجابة بمثله لإستراتيجيات أقل خفّة بقليل.

## يوم الإدارة المحلية في مجلس الشعب

# مخلوف: معالجة السكن العشوائي وصرف كافة طلبات التعويض بلا استثناء

**هناء غانم**

**أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف خطط الوزارة في معالجة السكن العشوائي وتنظيمها عبر إصدار مراسيم وتشريعات عديدة بخصوصها لتطوير هذه المناطق إضافة إلى إزالة وتدوير الأنقاض والعمل على إصدار قانون مالي موحد للإدارات المحلية لتوحيد المرجعية لها في الدخول في عقود تطوير الأنقاض.**

**وأشار خلال عرضه لخطط الوزارة أمام أعضاء مجلس الشعب في جلسة أمس إلى أن الوزارة تسعى لتحسين الواقع البيئي عبر مشاريع الصرف الصحي ومعالجة مكبات النفايات الصلبة واستثمارها لتوليد الطاقة وإعداد دفاتر شروط خاصة لاستثمار هذه المكبات بحيث تحقق موارد إضافية وتكون عاملاً مساعداً للبيئة وبالتوازي مع السعي لاعتماد مشروع الطاقات المتجددة حيث تم توزيع ٥١٦٠ عمود إنارة في مختلف المناطق لتوفير الطاقة وتحسين الواقع البيئي.**

**وعلى صعيد خدمة المصالح العقارية بيّن مخلوف أن الوزارة تخطط لأتمتة ٥ ملايين عقار منتصف ٢٠٢٠ حيث تم إنجاز أتمتة ١٠٠٠ عقار عبر إحداث مكاتب في جميع المحافظات للتوصيف العقاري وتبسيط الإجراءات وتحديد وتحرير ١٠ آلاف هكتار من إجمالي ٣٠ ألف هكتار و١٠ مشاريع تجميل وإزالة في مختلف المناطق.**

**وبين مخلوف أن خطوات الوزارة مقرونة بمدد زمنية محددة، مشيراً إلى النقلة النوعية في عمل المدن الصناعية وإحداث مدن جديدة واستكمال المباشر بها حيث تم تلزيم ١١ ألفاً و١٠٠ مقسم خصص منها ٦٨٠٠ مقسم منها ٣٠٠٠ قيد البناء و٢٠٠٠ ويتبقى ٤٨٠٠ مقسم ستؤمن ١٣١ ألف فرصة عمل ستحقق دوران عجلة الإنتاج.**

**منوهاً بأن المناطق الحرفية تلقت دعماً كبيراً، وتم إحداث أكثر من ١٢ منطقة صناعية وحرفية جديدة وتتم متابعة المناطق المباشر بها ورصد اعتمادات تفوق الأعوام السابقة كلها ما يفتح فرصاً استثمارية تصل إلى ٨ آلاف فرصة لمقاسم حرفية و٤ آلاف أخرى.**

**وتستمر الوزارة بحسب مخلوف بمعالجة مشاكل النقل الداخلي وتلقى النقل الداخلي دعماً كبيراً عبر التعاقد وتمويل توريد ٢٠٠ باص وهو قيد التنفيذ خلال العام وتوريد ٦٠٠ من الخط الائتماني الإيراني وأمل أن يكون بأسرع وقت، إضافة إلى عقد توريد ٢٠٠ باص مع البيلاروس والقيام بعمليات الإصلاح والاستثمار من خلال مبدأ التشاركية مع القطاع الخاص لحل مشاكل النقل الداخلي.**

**وأشار كذلك إلى تخصيص ١١٥ مليار ليرة ووضعها بتصرف المحافظات لتنفيذ مشاريع بنى تحتية وتحسين الخدمات في كل القطاعات. وبين أن لجنة إعادة الإعمار أقرت الموافقة على مبلغ ٦٧ مليار ليرة هي حصيلة الطلبات المقدمة إلى اللجنة وهي ذراع الفريق الحكومي خلال الفترة الماضية إضافة إلى أنه تم إقرار خطط إسعافية بقيمة ٤٢ ملياراً ستخصص لدعم الوحدات الإدارية وللقطاعات الإنتاجية الصناعية والحرفية.**

**ولفت كذلك إلى استئناف العمل بدفع تعويضات الأضرار الخاصة للمواطنين وخاصة بعد رفع نسبة رسوم مساهمة الإعمار مشيراً إلى تسجيل ٢٠٠ ألف طلب تم الكشف عن ٩٩ ألف طلب وصرف ٦٥ ألف طلب. مشيراً أيضاً إلى أن لجنة إعادة الإعمار وافقت في جلستها الأخيرة على صرف جميع الطلبات والتعويضات المقدمة حتى تاريخ ٢٠١٧/٦/٣٠ وصرف كل هذه الطلبات بلا استثناء، مبيناً أن الجهود الحكومية تنصب على الاهتمام بأوضاع الأهالي الخارجين من الغوطة الشرقية وعفرين على السواء وتأمين طلباتهم واحتياجاتهم في الإيواء والخدمات الصحية والمستلزمات الأخرى.**

**وأشار إلى أن أعداد المهجرين من منازلهم منذ بداية الأزمة إلى الآن وصل إلى ٣,٥ ملايين نسمة وبلغ مجموع العائدين ٢,٦ مليون نسمة بسبب انتصارات الجيش وتمت إعادة تأهيل وإعمار المناطق التي أعيد المواطنون إليها.**

**من جانبه قال النائب مهند الحاج علي في مداخلته: «تجار سوق باب القديم في حلب يستغيثون، وهو سوق لمواد البناء، بعد أن عاد التجار إليه بعد تحرير حلب ودفعوا ملايين الليرات، نفاجأ أنهم ينذرون شفهياً بالهدم لإقامة مشروع وسط المدينة، علماً أن المدينة القديمة لا تزال بحاجة إلى ترميم وإصلاح، لذا نطالب بتأجيل الهدم حتى يتم تعويضهم عن المبالغ المدفوعة».**

**النائب وضاح مراد تحدث عما تقوم به الحكومة حول إعادة النظر بالاستثمارات، مبيناً أن الأرقام التي طلبت من المواطنين جاءت ١٠ أضعاف «شبه خيالية» لجهة سعر الصرف في الوقت الذي يتعامل المواطن بالليرة السورية والرواتب والأجور لم ترتفع ١٠ أضعاف حتى ترفع رسوم الخدمات.**

**من جانبه أكد النائب فارس الشهابي أن المخطط التنظيمي في حلب لا يتضمن حدائق إلا الحديقة العامة من ٥٠ سنة، متسائلاً «أين المسارح ودار الأوبرا، لابد من العمل على إعادة بناء الإنسان»؟**

**كما أكد عدد من النواب ضرورة معالجة أماكن السكن العشوائي والنهوض بالواقع الخدمي وتوفير كل متطلبات أهالي الغوطة الشرقية في مراكز الإقامة المؤقتة والإسراع بصرف التعويضات للمواطنين عن الأضرار التي طالت ممتلكاتهم جراء الأعمال الإرهابية.**

**ودعا نواب إلى رفد الوحدات الإدارية بالآليات والمعدات اللازمة لمواصلة أعمالها الخدمية وزيادة الدعم لها وضرورة إنجاز المشاريع المتعثرة ومعالجة مشكلة أزمة النقل في محافظة اللاذقية وزيادة عدد باصات النقل الداخلي فيها وفي المحافظات كافة وتوسيع أوتوستراد جبلة القديم وزيادة عدد الحدائق والمساحات الخضراء في مدينة حلب.**

**وفي معرض رده على تساؤلات ومداخلات النواب أكد مخلوف أن الوزارة تركز في تمويلها للوحدات الإدارية على المشاريع التنموية التي تعود بالفائدة عليها وعلى المواطنين، وقال «هناك قوانين ناظمة لتحصيل نسب من فواتير الكهرباء لمصلحة الوحدات الإدارية في الوزارة بهدف تقويتها حيث هناك شكاوى مستمرة من حاجات هذه الوحدات لإيرادات من أجل تحسين الطرقات والصرف الصحي وغيرها من الخدمات ولذلك هذه النسب جزء يساعد الوحدات على تنفيذ برامجها».**

> الشهابي: المخطط التنظيمي لحلب بلا مسارح ولا أوبرا ولا حدائق

## اتجاه لإلغاء طلب كفيل من موظف الدولة للتجار الذين يحصلون على قروض سكنية

**عبد الهادي شباط**

كشف مدير في المصرف العقاري لـ«الوطن» أنه يتم بحث تعديل التعليمات التنفيذية الناظمة لمنح القروض السكنية المعمول بها منذ العام ٢٠١٦، بحيث تتناسب أكثر مع متطلبات المرحلة الحالية وأن من أهم التعديلات سيكون موضوع الكفالات التي يجب توافرها من طالبي القرض السكني، حيث يجري بحث إمكانية عدم إلزام التاجر الراغب في الحصول على قرض أن يؤمن كفيلاً من العاملين في الدولة ومسجلاً لدى التأمينات الاجتماعية، حيث شكلت هذه النقطة جدلاً من التجار عند صدور التعليمات التنفيذية الحالية، بينما يمكن الاستعاضة عن ذلك بالسجل التجاري، كما يناقش المصرف قبول كفالة تاجر لطالب القرض السكني بشرط أن يكون التاجر من الأصول أو الفروع لطالب القرض.

كما بيّن المدير أن العديد من طلبات القروض السكنية وصلت إلى الفروع ويتم العمل على دراسة الطلبات لتنفيذها في حال الموافقة عليها واستكمال جميع الإجراءات المطلوبة لمنح القرض.

وبين أن إعادة منح القروض السكنية تساهم في تنشيط الهدف الاجتماعي للمصرف في ظل الظروف الراهنة، وتفعل من دوره في تلبية حاجة الزبائن، وأنه نظراً لتحسن الظروف مقارنة بالفترة السابقة وبدء التعافي، كان لا بد من المساهمة في إعادة الإعمار، وأن لدى المصرف حجماً جيداً من السيولة وأنه يمكن استثمارها في منح القروض بما يعود بالنفع على طالبي القروض والمصرف عبر نسب الفوائد المعمول بها.

## اجتماع مع التوءم

# خميس لأعضاء المجلس الاستشاري: يجب أن تكون مخرجات العمل فعالة وتتوافق مع المرحلة

**الوطن**

**أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أهمية التشبيك والتواصل الدائم مع بيوت الخبرة والاختصاص في جميع المجالات لتكون الرؤى وفق أطر صحيحة وهنا يكمن دور القطاع الخاص كشريك أساسي في العمل الحكومي ممثلا باتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والمصدرين والسياحة والحرفيين بهدف وضع رؤية متكاملة للتنمية الاقتصادية.**

**جاء ذلك خلال اجتماعه أمس مع المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء أمس، معتبراً ضرورة أن تكون مخرجات عمل المجلس ذات فاعلية تتوافق مع متطلبات المرحلة في مختلف مجالات العمل، بما فيها طرح الرؤى والقرارات والتعاميم والتشريعات وتقديمها إلى الحكومة.**

**وبحسب بيان صحفي للمجلس تلقت «الوطن» نسخة منه، فقد أكد خميس أهمية العمل بروح الفريق الواحد وإغناء المناقشات بالرؤى والأفكار المتنوعة من خلال العمل الجماعي للوصول إلى أفضل المخرجات من جميع النواحي النظرية والعملية.**

**وتركزت الطروحات حول ضرورة تعزيز نقاط القوة التي ظهرت في عمل المجلس خلال المرحلة الماضية وتلافي السلبيات وتوسيع آفاق عمله ليكون مساهما رئيساً في بلورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الإنسان باعتباره النواة الأساسية لعملية التنمية الشاملة وضرورة أن يتمتع الاقتصاد بالمرونة والكفاءة والإنتاجية.**

**بدوره أوضح رئيس المجلس محمود زنبوعة أنه خلال عام مضى عقد المجلس ٣٦ جلسة وناقش ٧١ موضوعاً، لافتاً إلى ضرورة تفعيل مكتب المجلس الذي يجب أن يعمل وفق جدول أعمال محدد وواضح بهدف إنجاز جميع الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية.**

**ونقل البيان قول زنبوعة: «استمعنا خلال الاجتماع لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء حول خطط المجلس الاستشاري المستقبلية وأيضاً تم تقييم عمل المجلس خلال الفترة السابقة والموضوعات التي ناقشها.. نقاط القوة ونقاط الضعف.. ومن ثم من أجل تعزيز نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف، كما ناقشنا الخطة المستقبلية القادمة لعمل المجلس والموضوعات التي تمس قضايا مختلفة تنموية واقتصادية واجتماعية وسياسية ومن ثم التركيز بشكل أساسي على القضايا الراهنة وعلى مرحلة إعادة الإعمار حيث سيكون للمجلس دور واسع وكبير».**

**وأشار إلى أن رئيس مجلس الوزراء وجّه بأن تكون هناك مناقشة للمشاكل المختلفة أو للقرارات التي تصدر كل ١٥ يوماً حيث اعتبر هذا المجلس توءماً لمجلس الوزراء ويناقش كل القضايا التي تطرح في مجلس الوزراء أو التي طرحت واتخذ فيها قرارات ومن ثم أعطى للمجلس الاستشاري سقفاً مرتفعاً من الصلاحيات بمختلف القضايا التنموية والاقتصادية والاجتماعية.**

**وقدم أعضاء المجلس طروحات اقتصادية واجتماعية تعدت آلية عمل المجلس حيث اعتبر الدكتور كمال شرف أنه من الضروري تقديم رؤية اقتصادية شاملة للاقتصاد السوري تحدد هوية وماهية هذا الاقتصاد.**

**وافترض رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاع أن سورية ما بعد الحرب سوف تكون مختلفة في كل شيء سواء في التربية أو الاقتصاد لذلك يجب أن يكون جوهر عملنا في المجلس الاستشاري مؤطراً في هذا الاتجاه، في الوقت الذي اعتبر رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي أن الإطار العام للاقتصاد السوري «إنتاجي متنوع» ولا يجب أن يكون غير ذلك والعمل التجاري يجب أن يخدم العملية الإنتاجية، وكشف الشهابي عن إحداث هيئة استشارية لاتحاد غرف الصناعة لتكون بمنزلة الوعاء لآراء وطروحات الصناعيين في سورية.**

**في المستوى نفسه كان رأي الدكتور عابد فضلية عضو المجلس الاستشاري ورئيس هيئة الأوراق المالية بأن الاقتصاد السوري جوهره زراعي صناعي تحويلي وهذا يجب أن يحدد حسب مساهمة كل قطاع بالناتج المحلي الإجمالي. ورأى نائب رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور علي يوسف أن هناك فرقاً واضحاً بين الإستراتيجية والتنفيذ وهذه مشكلة تتحملها مجالس إدارات الشركات والمؤسسات العامة.**

**يذكر أن المجلس الاستشاري يتولى وفق المرسوم التشريعي رقم /٢٢/ لعام ٢٠١٦ تقديم الاستشارات والمقترحات لمجلس الوزراء في الشؤون التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة، والقضايا الاقتصادية والخدمية والتنموية والإصلاحية، ومشاريع التشريعات، ويقوم بإجراء الدراسات عن المواضيع التي يحيلها إليه رئيس مجلس الوزراء ويستعين المجلس بخبراء من العاملين في الدولة أو من غيرهم في ممارسة أعماله.**

## إعادة النظر بأسعار الخدمات البريدية

# مدير البريد لـ«الوطن»: ٥٥ شركة تعمل في نقل الرسائل وتحويل الأموال

**قصي المحمد**

**كشف مدير المؤسسة السورية للبريد بدر أحمد لـ«الوطن» عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى غياب فاعلية البريد السوري خلال المرحلة الماضية والتي تعود إلى ضعف التمويل وارتفاع تكاليف الخدمات البريدية بسبب سعر الصرف، وضعف الحوافز للأطر البشرية عموماً والمؤهلة خصوصاً بالقطاع العام، إضافة إلى القيود الناتجة عن ارتباط تنفيذ بعض خدمات المؤسسة بجهات متعددة، وانخفاض وسائل النقل، وخروج ٦٥ بالمئة من المكاتب البريدية من الخدمة وتسرب الخبرات والكفاءات والمنافسة التي تتعرض لها المؤسسة من شركات القطاع الخاص.**

**مبيناً أثر العقوبات الاقتصادية والحظر المفروض على سورية الذي أدى صعوبة في تحقيق غايات القطاع البريدي من خلال نقل البريد الصادر واستقبال البريد الوارد من الخارج، مع غياب التفاعل والتعاون والمشاركة بالاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية، معتبراً أنّ العقوبات الاقتصادية أثرت على الواقع الاستثماري في المؤسسة.**

**مشيراً إلى أنّ التحديات التي فرضت على سورية أدت إلى فرض أولويات في السياسة الاقتصادية وسعي وراء توازن مالي لتقليل عجز الموازنة والاتجاه إلى تقليص الإنفاق العام الجاري والاستثماري، ما أدى إلى انحسار وتراجع إمكانية تمويل مشاريع كانت ضرورية للحاق بركب التطورات الكبيرة التي كانت جارية في باقي الإدارات البريدية التي لا تتعرض لمثل هذه التحديات.**

**مبينا أن عدد الشركات العاملة حالياً في القطاع البريدي والمرخص لها حتى عام ٢٠١٧ بلغ ٥٥ شركة لنقل الرسائل والطرود والتحويلات المالية والعديد منها يعمل في عدة مجالات خلافاً لاختصاصاتها كشركات نقل الركاب والشحن ونقل البضائع، لأنها وجدت في النشاط البريدي مجالاً رحباً للحصول على الربحية السهلة.**

**مؤكداً أنّ الشركة اليوم من خلال اللجان المشكلة تعمل على التقصّي عن الشركات والأفراد الذين يمارسون الأعمال البريدية من دون رخص وتتخذ بحقهم الإجراءات المنصوص عليها ضمن الأنظمة والقوانين التي كانت صادرة والتي سيستمر العمل بها لغاية الشهر السادس من هذا العام.**

**وأشار إلى أنّ تحديث وتطوير المشغل العام والخدمات البريدية التي يقدمها أخذت في الحسبان «الخطة المتكاملة» التي كان البريد السوري قد أعدها بإشراف اتحاد البريد العالمي والدراسات التي قدمها مشروع البريد السهل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما أدى إلى تكامل نتائج هذه الدراسات والمشاريع لتأسيس الأرضية الصلبة التي يقوم عليها مشروع متناسق من شأنه أن يقدم لزبائن البريد خدمات بريدية مؤتمتة بقوالب وسياسات تسويقية محدثة ومدعومة بإجراءات وهيكليات إدارية متطورة، تضمن للمؤسسة العامة للبريد توسيع شريحة زبائنها واستقطاب شرائح جديدة وتحفظ لها مكاناً تنافسياً يليق بتاريخها كأكبر وأقدم مزود للخدمات البريدية في سوق الخدمات البريدية السورية، ويمكنها أيضاً من مواكبة التطور التقني والخدمي مستقبلاً.**

**مبيناً أنّه سوف تتم إعادة النظر بأسعار الخدمات البريدية وخاصة بعد التعافي الذي بدأت بوادره تظهر على الاقتصاد السوري، حيث تبقى أسعار الخدمات البريدية للمشغل العام (المؤسسة السورية للبريد) منافسة في السوق البريدية، آخذة بعين الاعتبار ضوابط التسعير التي سوف تعمل عليها الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات والبريد في الفترة القادمة.**

**لافتاً إلى أنّ قانون البريد الجديد جاء ليحدث نقلة نوعية على مستوى تنظيم السوق البريدية من حيث حدود هذه السوق وشروط الدخول إليها وواجبات وحقوق المشغلين في هذه السوق، كما أنه أفرد الكثير من المواد الخاصة بالعقوبات التي ستفرض بحق ممارسة الخدمات البريدية من دون ترخيص وأعتقد أنها كافية مبدئياً لعملية تنظيم قطاع البريد.**

**مشيراً إلى أنّ السرية في المراسلات البريدية مضمونة بنص قانوني في متن قانون البريد، أما السرعة فهي مرتبطة بنوعية الخدمة التي يقدمها المشغل، معتبراً أنّ السرعة من أهم معايير جودة الخدمة التي تلبي احتياجات الزبائن، فنحن نرى أنها ستكون أهم عنصر من عناصر المنافسة التي سوف يعمل عليها أغلب المشغلين مستقبلاً.**

**موضحاً أن الكثير من العاملين القادرين والفاعلين والذين يتمتعون بخبرات بريدية تشغيلية جيدة سوف يشكلون نقلة نوعية للبريد السوري في المرحلة المقبلة، من خلال تحرير طاقاتهم الكامنة، وتحفيزهم وتشجيعهم والاعتراف بمساهماتهم بنجاح المؤسسة وتنفيذ برامج التدريب اللازمة لتمكينهم من اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال بمستوى عال، إضافة إلى استقطاب الكفاءات غير المتوافرة في المؤسسة التي تستلزمها طبيعة الأنشطة المستقبلية، معولاً على التقانة الحديثة اللازمة لنمو العمل اليومي للعاملين وللخدمات المقدمة والمرتبط بوجود هيكل إداري قادر على تسيير وإدارة التقانة بالشكل الأمثل.**

**مشيراً إلى أنّ هذا الهيكل لابد له أن يوفر طاقات مهنية قادرة على إعداد وتنفيذ برامج عمل لتطوير استعمال التقانة بالمؤسسة وإنجاز منظومة معلوماتية متجانسة من حيث تشغيل الخدمات المقدمة وتنمية مستوى الموظفين في استخدام التكنولوجيا الحديثة، مع العمل على إرساء شبكة معلوماتية متطورة تربط المكاتب البريدية بمراكز المحافظات وبالإدارة المركزية.**

> المنافسة وقلة التمويل وارتفاع التكاليف وراء ضعف فاعلية المؤسسة